العامل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يجوز
عمله فيما قبله ناصبا كان او رافعا فيشمل الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما
يصلح للعمل فيما قبله والمراد بالمعمول
ما من شانه ان يعمل فيه النصب او الرفع
لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ العامل
معموله من منصوب او مرفوع كما ان
التفريغ عبارة عن عدم اخذه لذلك
ولما كان الاشتغال نسبة تستدعي شيئا
غلا ومشغولا به ومشغولا عنه وبالام
عليه فقوف احكام الثلاثة على باب
به وان كان المقصود بالذات ذكر احكام
المشتغل عنه اذ الكلام في احكام المرفوعات
وانما ذكره عند جملة المرفوعات لان احد
قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع
مبتدا او فاعلا او اسم كان ثلاثة مشغول
ومشغول عنه ومشغول به فالمشغول
هو العامل ويشترط فيه ان يصلح للعمل
فيما قبله كما تقدم وان لا يفصل بينه

وبين

وبين الاسم السابق كما سيأتي والمشغول عنه
الاسم المنصوب او المرفوع ويشترط فيه
ان يكون متقدما فان كان متاخرا كضربته
زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان كان
منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان
كان مرفوعا فهو مبتدا خبره الجملة
قبله وان يكون قابلا للاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد
ومجرور حرف لا يجر المضمر كحتى وان يكون
مفتقرا للمابعده فان كان من جملة اخرى
كقولك الدار زيد فاكرمه لا يكون مما نحن فيه
لان العامل لا يتسلط الا على ما هو من جملته
وان يكون مختصا اي قابلا للابتدائية
ليصح رفعه بالابتداء وان تقبض نصبه
لعارض كصور وجوب النصب فقوله تعالى
ورهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه
بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير
مضاف اي وخبر رهبانية وابتدعوها
صفة والمشغول به يشترط فيه ان يكون
ضميرا متصلا للمشغول او من تتمة عامله
كزيدا ضربته وزيدا مررت به وقد اشتمل